

Distr.
GENERAL

S/1998/750
12 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن في الفقرة ١٩ من قراره ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، أن أقدم تقريرا أوليا خلال ٣٠ يوما من اتخاذ القرار ثم مرة كل ٦٠ يوما عن انتشار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وعن التقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ ولايتها، وأن أبلغ المجلس كذلك بالخطط المتعلقة بالمراحل اللاحقة لانتشار البعثة عندما تسمح الظروف الأمنية بتنفيذ هذه الخطط. وهذا التقرير، المقدم عملا بذلك الطلب، يشرح التطورات التي حدثت منذ تقريرني الخامس عن الحالة في سيراليون (S/1998/486) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٢ - وهذا التقرير مقدم أيضا عملا للفقرة ١٠ من القرار ١١٦٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والفقرة ٨ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ثانيا - الحالة في سيراليون

أنشطة حكومة سيراليون

٣ - منذ تقريرني السابق، واصلت حكومة سيراليون تعزيز سلطتها وتحسين تنظيمها وأدائها، بما في ذلك عن طريق اعتماد ميزانية لبقية عام ١٩٩٨ بعد مناقشات برلمانية واسعة النطاق. وفي ٧ آب/أغسطس، قام الرئيس كباح بزيارة إلى البلدات الريفية بو، وكينياما وماكينى. وقد عاد حوالي ٤٥ من كبار الزعماء البالغ عددهم ٥٢ زعيما إلى مقاطعاتهم في جنوب البلد.

٤ - وحدثت تطورات هامة في العلاقات بين سيراليون وليبيريا. ففي يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه، قام وفد ليبري برئاسة السيناتور كيكورا كيوتو بزيارة فريتاون لتسليم رسالة خاصة من الرئيس تيلور إلى الرئيس كباح بشأن طرق تعزيز السلام بين غينيا وليبيريا وسيراليون، بلدان اتحاد نهر مانو. ونفى الوفد أيضا الادعاءات القائلة بأن الحكومة الليبرية تدعم فلول المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة المتحدة الثورية، وأعرب عن قلقه إزاء ما أشارت إليه التقارير من أن بعض الليبريين المنشقين يخططون لاستخدام

سيراليون كقاعدة يهاجمون منها ليبيريا. وفي ختام الاجتماع، أصدر الرئيس كباح بياناً أعاد فيه تأكيد التزامه بتحقيق السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، ودعا إلى التقيد الصارم بميثاق عدم الاعتداء ومعاهدة حسن الجوار القائمين الواردين في اتفاق اتحاد نهر مانو.

٥ - وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، واثناء زيارتي لأبوجا، برفقة رئيس نيجيريا، الجنرال عبد السلام أبو بكر، عقدت اجتماعاً مشتركاً بين الرئيس تيلور والرئيس كباح، رئيسي دولة ليبيريا وسيراليون. وتوصل الرئيسان إلى اتفاق في هذا الاجتماع بشأن عدد من تدابير بناء الثقة لتحسين العلاقات بين بلديهما. وأدان الرئيسان بشدة، في جملة أمور، استمرار أنشطة المتمردين في سيراليون، وكذلك الأعمال الوحشية الشنيعة التي ارتكبت هناك، واتفقا على تبادل الزيارات الرسمية. وعمم البلاغ الصادر في نهاية الاجتماع بوصفه الوثيقة S/1998/629.

٦ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، قام الرئيس كباح بزيارة لمدة يوم واحدة لمونروفيا بدعوة كتابية من الرئيس تيلور لحضور المؤتمر الليبري للمصالحة الوطنية. وعقد اجتماع الرئيسين بحضور القس جيسي جاكسون، المبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة إلى أفريقيا. وفي بلاغ مشترك صدر بعد الاجتماع، أدان الرئيس تيلور والرئيس كباح مرة أخرى جميع الأعمال الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المقاتلون في سيراليون ضد المدنيين، وكذلك استمرار أنشطة المتمردين في ذلك البلد. وأعاداً تأكيد التزامهما بعدم الاعتداء على السلامة الإقليمية لبلد الآخر وتعهداً بمواصلة التعاون بهدف تحقيق السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وأعاد الزعيمان تجديد دعوتهما للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لنشر وحدات المراقبين على حدود ليبيريا - سيراليون، واتفقا على تنسيق أنشطة أمن الحدود. وقبل الرئيس تيلور دعوة من الرئيس كباح لزيارة سيراليون في موعد سيعلن عنه.

٧ - وفي تطور لاحق، نفت حكومة سيراليون أي اشتراك في مؤامرة مزعومة للاطاحة بحكومة ليبيريا أشارت إليها التقارير على نطاق واسع في مونروفيا.

٨ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، قامت الحكومة النيجيرية بتسليم زعيم الجبهة المتحدة الثورية، العريف فوداي سنكوه، إلى سلطات سيراليون في فريتاون. وتحتجز الآن حكومة سيراليون العريف سنكوه وأصدرت بياناً عاماً يدعو مؤيديه الذين لا يزالون يقاتلون للاستسلام إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو لممثلي الخاص، أو لأية منظمة دينية بحلول ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨. ودعا بيان الحكومة إلى إنهاء القتال وحث أبناء سيراليون على توجيه اهتمامهم وطاقاتهم إلى القضاء على الفقر، والمرض والجهل. وفي برنامج تليفزيوني مع وزير الإعلام في سيراليون، ناشد العريف سنكوه فلول الجبهة المتحدة الثورية وقف الأعمال الوحشية ضد شعب سيراليون والاستسلام إلى مراقبي الأمم المتحدة أو إلى قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي بيان لاحق صدر في ٣ آب/أغسطس كررت الحكومة تأكيد أن يوم ٨ آب/أغسطس هو الموعد النهائي للعفو. ولم تحدث أي استجابة ذات شأن لنداء الحكومة.

٩ - وعقب الزيارة التي قام بها إلى سيراليون مبعوثي الخاص لموضوع الأطفال والنزاع المسلح "السيد أولارا أ. اتونو، في أيار/ مايو أولت الحكومة اهتماما خاصا، لتعزيز رفاه الأطفال وحقوقهم وحمايتهم، ولمعالجة التحديات التي تثيرها "أزمة الشباب" وارتفاع معدل نمو السكان ورحبت بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة في هذا الشأن. وفي تموز/يوليه، قام نائب الرئيس، ألبرت جو ديمني، بنشر طبعة عام ١٩٩٨ في تقرير اليونسيف عن تقدم الأمم، في حين ألقى وزير المالية والتنمية والتخطيط الاقتصادي، السيد جيمس جوناه، خطابا بالراديو عن اليوم العالمي للسكان أبرز فيه اعتزام الحكومة انعاش وتعمير جميع المناطق التي تضررت بالحرب، وزيادة معدل النمو الاقتصادي على نحو أسرع من نمو السكان، وتخفيف حدة الفقر.

أنشطة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحالة العسكرية والأمنية في سيراليون

١٠ - منذ نهاية حزيران/يونيه، تحسنت نوعا ما الحالة العسكرية والأمنية في سيراليون حيث انخفضت بشكل ملحوظ التقارير التي تفيد بقيام عناصر المجلس العسكري السابق بارتكاب أعمال وحشية. وعلى الرغم من حلول فصل الأمطار، واصل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ضغطه على مقاطعة كايلاهون، وهي المعقل المتبقي للمجلس العسكري السابق في الجزء الشرقي من البلد. وفي الوقت ذاته، تعرضت بشكل متكرر مواقع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية في كويديو شرقي سيراليون أيضا، إلى هجمات بمدافع الهاون في الأسابيع القليلة الماضية، كما أن الحالة في الشمال الشرقي لا تزال متفجرة ويتعذر التنبؤ بها، كما تبين من استيلاء المتمردين على كابالا واحتلالهم لها فترة وجيزة.

١١ - وكان الأمن حسنا في فريتاون بوجه عام. بيد أنه في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، نشبت معركة بالبنادق استغرقت قرابة ساعة في فريتاون بين فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وعصابة من ١٥ رجلا وصفوا بأنهم لصوص. وقد اعتقل جميع الرجال في نفس اليوم بدون إراقة دماء.

١٢ - وفي المناطق الريفية، تتركز عناصر المجلس العسكري السابق حول كايلاهون وكويديو بأعداد كبيرة نسبيا، في حين ما فتئت مجموعات أصغر تعمل في شمال ووسط سيراليون. وفي بعض الأحيان ضاقت هذه المجموعات وحدات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وأزعجت السكان المدنيين، حيث ارتكبت أعمالا وحشية ودمرت الممتلكات، ولكن على نطاق أضيق بكثير مما كانت عليه الحال في حزيران/يونيه. ومن المعتقد أن الهجمات التي شنها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، بما في ذلك الضربات الجوية، قد ألحقت خسائر كبيرة بالتممردين ومزقتهم إلى مجموعات أصغر، مما أدى إلى تقليص أنشطتهم. وأفادت التقارير بأن العجز في الأغذية والذخائر لدى المتمردين قد زاد من خطورة إمكانية مهاجمتهم لقوافل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية والمستوطنات المعزولة بغية إعادة تموين أنفسهم. وقد ساد الهدوء الجزء الجنوبي من البلد والمنطقة المحيطة بفريتاون في الغرب، باستثناء الحادث المبين أعلاه.

١٣ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، شن أنصار المجلس العسكري هجوماً على قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مدينة كابالا، وكان ذلك فيما يبدو بعد استيلائهم على بعض الأسلحة والذخائر في هجوم شنوه على القوات التابعة لفريق المراقبين في بندوغو في شمال شرق سيراليون. وكان هذا الهجوم، الذي سبقه عرض زائف بالاستسلام، منسقا تنسيقاً جيداً وبدأ شنه من ثلاثة جهات. وقد نجح المتمردون في الاستيلاء على المدينة وطرّدوا منها مؤقتاً المدافعين عن فريق المراقبين العسكريين. وفي الوقت نفسه تقريباً، شن المتمردون هجوماً على حافلة للمدنيين على بعد نحو ١٠ كيلومترات إلى الجنوب من كابالا حيث قتلوا ٧ من الركاب.

١٤ - وفي ٣١ تموز/يوليه، عادت القوات التابعة لفريق المراقبين العسكريين إلى كابالا بعد أن انسحبت منها قوات المتمردين. وقد تسبب المتمردون في إحداث تدمير واسع بالممتلكات، شمل تدمير نحو ٢٠٠ منزل ونهب المدينة وابتزاز أموال سكانها المدنيين الذين هددوا باستخدامهم كدروع بشرية في حالة وقوع هجوم مضاد. ولم ترد تقارير عن وقوع أية عمليات تشويه لأعضاء الجسم.

١٥ - وخلال الأسابيع القليلة الماضية، قام فريق المراقبين العسكريين بتجنيد قوات جديدة دفع بها إلى قطاع كينما في جنوب شرق سيراليون بهدف تعزيز وجوده بالقرب من كايلاهون. وقد استطاع فريق المراقبين بفضل نشر فرقة إضافية مؤلفة من ثلاث كتائب من تحريك دوريات أكثر قدرة على القتال، وتم ذلك في بعض الأحيان بالاشتراك مع قوات الدفاع المدني في سيراليون. كذلك قام فريق المراقبين العسكريين بإعادة تجنيد بعض الأفراد السابقين في القوات العسكرية في جمهورية سيراليون وبلغ عددهم نحو ثلاث كتائب، أي ٥٠٠ ٢ رجل، إلى جانب قواته الخاصة للمساعدة في حماية خطوط الإمدادات وفي القيام، في بعض الحالات، بواجبات قتالية. وقد ساعد توفير المساعدة السوقية في تحسين القدرة التشغيلية، وكان ذلك بفضل الإسهام الثنائي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك أخذ فريق المراقبين العسكريين في سحب القوات المنهكة بغرض استبدالها. على أن قوات فريق المراقبين العسكريين التي تقدر بنحو ١٠ ٠٠٠ فرد في مسرح العمليات ما زالت منتشرة على مساحة أوسع مما ينبغي وفي حاجة إلى دعم سوقي إضافي كبير حتى تستطيع احتواء المتمردين وإعادة النظام والحفاظ عليه في الأجزاء الشرقية والشمالية من البلد.

١٦ - وإذا كانت قوات الدفاع المدني لا تزال من الناحية الإسمية تحت قيادة فريق المراقبين العسكريين وسيطرته، فإن التقارير ما زالت ترد عن تصرفات جامحة أو إجرامية من جانب بعض أفراد القوات خارج المناطق التي ينتمون إليها. وقد أمكن فيما يبدو تسوية أو احتواء التوتر الذي نشأ بين فريق المراقبين العسكريين وقوات الدفاع المدني في بعض الأماكن، وذلك من خلال تدخل كبار القادة. كذلك تم اتهام بعض أفراد القوات بارتكاب بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان والقيام ببعض الأعمال الإجرامية، بما في ذلك النهب ومصادرة المركبات وإحداث الاضطرابات الأهلية، وإن كانت الادعاءات بوقوع حالات إعدام بعد محاكمات موجزة وحالات تعذيب للأسرى قد انخفضت انخفاضاً شديداً منذ نهاية شهر أيار/مايو، وكان ذلك فيما يبدو نتيجة لتدخل الحكومة وفريق المراقبين العسكريين. وقد تعهدت قوات الدفاع المدني بإنهاء ما كانت تمارسه من تجنيد الأطفال، الذين يؤلفون نسبة عالية من أفرادها والذين كان يدفع بهم إلى الاشتراك في القتال.

ثالثا - أنشطة الأمم المتحدة

نشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون

١٧ - بعد إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون عملا بقرار مجلس الأمن ١١٨١ (١٩٩٨)، كتبت إلى رئيس المجلس في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ لإبلاغه بالبلدان التي تسهم في البعثة بمراقبين (انظر الوثيقتين S/1998/673 و S/1998/674)، وبتعيين العميد سبهاش جوشي (الهند) كبيرا للمراقبين العسكريين. ووفقا للفقرة ٩ من القرار ١١٨١ (١٩٩٨)، انتهزت فرصة وجود الرئيس كاجا في المؤتمر الخاص المعني بسيراليون الذي عقد بالمقر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ لأقترح عليه شروط اتفاق مركز البعثة. وكما أبلغت به رئيس مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ (الوثيقة S/1998/714)، فقد قام السيد ساما بانبا وزير خارجية سيراليون بالرد فورا مشيرا إلى موافقة حكومته. وكما أشرت إليه أيضا في رسالتي المؤرخة ٣ آب/أغسطس، فقد قمت، استنادا إلى برنامج حكومة سيراليون لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم الذي وزع على المشاركين في المؤتمر الخاص، بالكتابة إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقترحا ترتيبات يكون بمقتضاها فريق المراقبين العسكريين مسؤولا عن أمن أفراد الأمم المتحدة في سيراليون.

١٨ - ووفقا للقرار ١١٨١ (١٩٩٨)، فإن ضباط الاتصال العسكريين الثمانية الذين سبق إرسالهم إلى سيراليون منذ أيار/مايو ١٩٩٨ عملا بالقرار ١١٦٢ (١٩٩٨) قد أصبح يطلق عليهم الآن اسم مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. ويجري العمل على نشر ٣٢ ضابطا إضافيا، ومنهم مجموعة المرحلة الأولى التي ينتمي أفرادها إلى الاتحاد الروسي وباكستان وزامبيا والصين وقرغيزستان وكينيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا والهند. وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، تم إيفاد ما مجموعه ٢٦ ضابطا إلى سيراليون، وسيُرسَل عدد آخر خلال الأيام القليلة القادمة (انظر المرفق). ويتوقع وصول الوحدة الطبية إلى البلد بحلول ٢٠ آب/أغسطس.

١٩ - وكما أشير إليه في تقرير المؤرخ ٩ حزيران/يونيه وعلى النحو المذكور في خطة الحكومة المشار إليها في الفقرة ١٧ أعلاه، فإن إحدى المهام ذات الأولوية للمراقبين العسكريين وفقا للولاية المبينة في القرار ١١٨١ (١٩٩٨) هي رصد تسريح المقاتلين السابقين الذي قام فريق المراقبين العسكريين بتجريدتهم من أسلحتهم والذين يتركزون في مناطق آمنة في البلد وخاصة في لونجي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إيفاد اثنين من المراقبين إلى بو واثنين آخرين إلى ماكينني، حيث يوجد مقر الفرق التابعة لفريق المراقبين العسكريين، وذلك لمواصلة الرصد وتقديم تقرير عن الحالة العسكرية والأمنية.

٢٠ - وسيستمر وجود كبير المراقبين العسكريين وموظفوه في فريتاون، وسيتولى فريق من المراقبين تغطية المنطقة المحيطة بالعاصمة بما فيها هيستنغز. وستكون أكبر مجموعة يتم نشرها خارج فريتاون هي المجموعة التي ترسل إلى لونجي، وسترسَل أفرقة أصغر إلى مقر الأفرقة التابعة لفريق المراقبين العسكريين في بو وكينما وماكينني حسبما تسمح به حالة الأمن وبقدر ما تحرزه الحكومة من تقدم في تنفيذ

خطتها لنزع السلاح والتسريح. وثمة خطة للقيام بعمليات انتشار أخرى في الأجزاء الشمالية والجنوبية والوسطى من البلد، بما فيها سامبوييا وسليما وزيمي وجورو وكابالا، وذلك مع انتشار الوحدات التابعة لفريق المراقبين العسكريين. ومن المتوقع، عندما يتم آخر الأمر إعادة النظام إلى مختلف أجزاء البلد التي وقع فيها القتال وعندما تتم المراحل التالية من عملية الانتشار، أن يتم أيضا نشر مراقبي الأمم المتحدة مع الوحدات التابعة لفريق المراقبين العسكريين إلى كايلاهون وكويدو.

٢١ - وكما أبلغت به المجلس في تقريره المؤرخ ٩ حزيران/يونيه (S/1998/486، الفقرتان ٧٨ و ٧٩)، فقد بحث مع الرئيس تايلور القيام مستقبلا بنشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين مع القوات التابعة لفريق المراقبين العسكريين في منطقة الحدود بين ليبيريا وسيراليون. وقد أعيد طرح هذا الاقتراح في البلاغين اللذين صدرا عقب الاجتماعين بين الرئيس تايلور والرئيس كباح في أبوجا في ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ وفي مونروفيا في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. وسوف يقوم ممثلي الخاص في الوقت المناسب بإرسال فريق صغير من المراقبين من فريتاون لبحث إمكانية عملية الانتشار هذه، وسوف أقوم بإبلاغ المجلس بما يتم.

٢٢ - ووفقا للقرار ١١٦٢ (١٩٩٨)، تم إيفاد مستشار للشرطة العسكرية، هو نائب مدير الشرطة ماريتس دي توا (ناميبيا) إلى سيراليون في تموز/يوليه. وبعد اعتماد القرار ١١٨١ (١٩٩٨)، سيتم إيفاد ٤ مستشارين آخرين في أقرب وقت ممكن. وسوف يكون دورهم هو المساعدة في استعادة ثقة حكومة سيراليون وشعبها في قوة الشرطة، التي تعرضت للزدرء على نطاق واسع من جانب الرأي العام لدورها في تأييد المتمردين، ولتقديم المشورة إلى الحكومة فيما يتعلق بالاحتياجات من التدريب وإعادة التزويد بالمعدات. وسوف تعمل الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في تعاون وثيق من فريق مستشاري الشرطة الذين تم إرسالهم من بلدان الكمنولث بناء على طلب الحكومة.

٢٣ - وقد قام نائب مدير الشرطة دي توا منذ وصوله بإقامة علاقات وثيقة مع الحكومة ومع نظرائه، وقام بزيارات واسعة لمراكز شرطة سيراليون داخل العاصمة وخارجها. كما التقى بمستشاري الشرطة القادمين من الكمنولث لمناقشة التعاون بين الكمنولث والأمم المتحدة في النهوض بولاية كل منهم.

المؤتمر الخاص بسيراليون

٢٤ - كما ورد في تقريره المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/486، الفقرة ٦٤) قمت في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ بعقد مؤتمر رفيع المستوى في المقر لتعبئة المساعدة لخطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولتعبئة الدعم السوقي لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتعمير سيراليون وإنعاشها. وقد سبق المؤتمر اجتماع تنظيمي عقد في ٢٤ حزيران/يونيه.

٢٥ - وأدلى الرئيس كباح، الذي كان يرافقه وزير المالية والتنمية والتخطيط الاقتصادي، السيد جيمس جوناه ووزير الخارجية السيد ساما بانيا، ببيان أمام المؤتمر أوضح فيه خطته للمصالحة الوطنية والإنعاش،

بما في ذلك إدخال تحسينات على الأمن الداخلي وخطة الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في سيراليون. وحضر المؤتمر ممثلون عن ما يقرب من ٥٥ بلدا، كان بينهم وزراء خارجية غامبيا وغينيا وليبيريا، ووزير الدولة للشؤون الخارجية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونائب وزير خارجية الصين، ونائب وزير خارجية غانا، ومساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون أفريقيا ومساعد الوزير لشؤون السكان واللاجئين والهجرة. كما حضر المؤتمر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للكمونولث والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أوفدت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والإدارات المعنية بالأمم المتحدة ممثلين لها. وألقى قائد قوة المراقبين العسكريين، الجنرال تيموثي سلبيدي كلمة أمام المؤتمر عن احتياجات المراقبين العسكريين.

٢٦ - واتفق المشاركون في المؤتمر على ضرورة إنشاء فريق اتصال دولي للعمل على تعبئة وتنسيق المزيد من الدعم لسيراليون. وإني حاليا بصدد تقديم تقرير أكثر تفصيلا عن المؤتمر إلى رئيس مجلس الأمن مباشرة في رسالة ستعمم كوثيقة من وثائق المجلس.

رابعاً - نزع السلاح والتسريح

٢٧ - قامت حكومة سيراليون، في رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨، بإبلاغ رئيس مجلس الأمن بالبرنامج الذي اعتمدته حكومة سيراليون لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ويقدم البرنامج وصفا تفصيليا للهيكل المؤسسية التي أقامتتها الحكومة لتنفيذ بنود الخطة، وترتيبات الإدارة المالية، وتنفيذ الجدول الزمني، ودور كل من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وفريق المراقبين العسكريين، وإعادة إدخال وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وستنفذ عملية نزع السلاح بواسطة فريق المراقبين العسكريين، وستقوم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون برصد العملية وفقا لولايتها المحددة في القرار ١١٨١ (١٩٩٨).

٢٨ - وقد ورد وصف العناصر الأساسية لخطة الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تقرير المؤرخ ٩ حزيران/يونيه (S/1998/486، الفقرات من ٥٣ إلى ٦٢). وهدف العملية هو توطيد أمن الدولة من خلال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع للمقاتلين السابقين الذين يقدر عددهم الإجمالي بنحو ٣٣ ٠٠٠ مقاتل (٨ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة السابقة لجمهورية سيراليون وأفراد الجبهة الثورية و ٢٥ ٠٠٠ من أفراد قوات الدفاع المدني) على ثلاث مراحل خلال الفترة ما بين تموز/يوليه ١٩٩٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠١ بتكلفة تقديرية تبلغ ٣٣,٦ مليون دولار، منها ١٧,٣ مليون دولار مطلوبة للمرحلة الأولى. ومن المتوقع أن تشمل المرحلة الأولى تسريح أفراد القوات المسلحة السابقة لجمهورية سيراليون وأفراد الجبهة الثورية الذين هم رهن الاحتجاز حاليا وما يقدر بنحو ٥ ٠٠٠ من مقاتلي قوات الدفاع المدني. وسيولى اهتمام خاص لإعادة الدمج النفسي للمقاتلين السابقين من الأطفال من جميع الأطراف.

٢٩ - وسينفذ البرنامج بتوجيه من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يرأسها الرئيس كباح، وتضم ممثلين عن الحكومة، وفريق المراقبين العسكريين، والمانحين، وممثلي الخاص الذي سينوب عن مجتمع الأمم المتحدة. وستعمل اللجنة، بالتعاون مع الإدارات الحكومية الأخرى، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية، من خلال أمانة تنفيذية ستكون مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ البرنامج بكامله، وإدارة البرنامج على نحو يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة؛ ومن خلال رصد وتقييم ما يحرزه من تقدم.

٣٠ - وبعد اعتماد الحكومة للبرنامج رسمياً، بدأت اللجنة الوطنية العمل وتم تسمية أعضاء الأمانة التنفيذية التي ستلتقى المساعدة من مستشار فني. وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، قام فريق يمثل اللجنة، ويضم وزيري الداخلية والإعلام، ومستشار الأمن القومي، وممثلي الخاص بزيارة لموقع معسكر لونغفي حيث يحتجز فريق المراقبين العسكريين حالياً ما يزيد عن ٤٠٠٠ من الأفراد السابقين بالقوات العسكرية لجمهورية سيراليون بانتظار التسريح وإعادة الإدماج. واستهدفت الزيارة شرح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للرجال الذين تم نزع سلاحهم وللمجتمع المحلي. ومن المزمع القيام بزيارات مماثلة لمواقع أخرى في المستقبل.

٣١ - وقد تم تسريح القوات العسكرية لجمهورية سيراليون بصورة فعالة وهي في حالة خزي نتيجة مشاركتها في الانقلاب العسكري غير الشرعي الذي وقع في أيار/مايو ١٩٩٧ وفي حكم المجلس العسكري الذي أعقبه. ومع أنه يجري النظر حالياً في إعادة تشكيل القوات المسلحة لسيراليون، فمن غير المحتمل أن يُقبل فيها عدد كبير من الأفراد السابقين في القوات العسكرية لجمهورية سيراليون. ويبدو أن الرجال المحتجزين في لونغفي يعاملون معاملة طيبة وملتزمين بالنظام ومتقبلين لاحتمال التسريح والتدريب لإعادة التأهيل. كما أنهم متفهمون لشعور الجمهور العام بالعداء الشديد لهم ولم يحاول أي منهم الهروب. وقد جرت مؤخراً إعادة تجنيدهم في قوة فريق المراقبين العسكريين للمساعدة في العمليات العسكرية.

٣٢ - وثمة جانب من جوانب عملية إعادة الإدماج تسببت في إثارة القلق، وهو الموقف العدائي للجمهور العام إزاء أفراد القوات المسلحة السابقة لجمهورية سيراليون. وينتشر رفض الفظائع التي ارتكبتها المجلس العسكري وأعوانه انتشاراً واسعاً لدرجة أنه يشكل تهديداً للسلامة البدنية لأي فرد كانت له صلة بالمجلس العسكري. وكما أشرت من قبل، أفادت التقارير بوقوع حالات قتل انتقامي في أنحاء البلد منذ إعادة السيطرة على فريتاون في شباط/فبراير. وسوف يقوم ممثلي الخاص بمساعدة الحكومة على تنفيذ حملة قوية للتوعية والتثقيف بهدف زيادة تقبل الجمهور لإعادة إدماج أفراد الجيش السابقين، وهو جهد يمكن أيضاً أن تدعمه مساهمات المانحين.

خامسا - حقوق الإنسان

الاعتداءات المرتكبة أثناء فترة حكم المجلس العسكري ومنذ تلك الفترة

٣٣ - استمر مستشار حقوق الإنسان الذي يعمل مع ممثلي الخاص لسيراليون في جمع التقارير عن الفضائع التي ارتكبت أثناء فترة حكم المجلس العسكري ومنذ تلك الفترة. ومع أن بعض هذه التقارير ما زال يحتاج إلى تمحيص دقيق، يتوفر دليل قوي على وقوع انتهاكات متعددة ومنظمة وعلى نطاق واسع لحقوق الإنسان ارتكبت ضد السكان المدنيين، ومن بينها الاغتصاب. وخلال الأسابيع الأخيرة، واصلت عناصر من المجلس العسكري السابق قصف المراكز السكانية مثل كويدو ودارو واستخدمت أشخاصا مدنيين كدروع بشرية في عملياتها العسكرية. ووقعت العديد من حالات الإعدام دون محاكمة، شملت إعدام نساء وأطفال، وأعتبها في بعض الحالات تشويه الجثث.

٣٤ - ورغم أنه يبدو أن حالات التشويه قلّت بدرجة كبيرة منذ نهاية حزيران/يونيه، يعتقد أن أربعة أفراد على الأقل قُتلوا أو غير معروف مصيرهم مقابل كل ٦٠٠ شخص تقريبا ممن تعرضوا للهجوم منذ آذار/مارس ١٩٩٨. وما زال ضحايا هذه الاعتداءات يصلون بأعداد صغيرة إلى المراكز الطبية.

٣٥ - ويشير مسح أجري لتسعة من الكيانات القبلية في سيراليون البالغ عددها ١٥٠ كيانا أنه وقعت نحو ٧٠٠ حالة وفاة بين المدنيين ناجمة عن الحرب منذ شباط/فبراير، منها ٢٠٠ حالة وقعت في قرية واحدة، هي قرية يفين، في أواخر نيسان/أبريل. وتعرض نحو ٦٠٠ شخص في هذه الكيانات لإصابات ناجمة عن الحرب منذ شباط/فبراير، ٣٠ في المائة منهم من الأطفال. وذكر مصدر موثوق أن ٦٦٣ جثة دفنت في كويدو في أعقاب القتال الذي نشب في تلك المنطقة في منتصف حزيران/يونيه. ويمثل النساء والأطفال نسبة كبيرة من القتلى. وفي الوقت نفسه، يبين قتل نحو ٤٤ من بين كبار الزعماء البالغ عددهم ١٤٤ زعيما خلال تلك الفترة، أنهم كانوا هدفا لعملية متعمدة.

٣٦ - ويقدر أن المتمردين يحتجزون عدة آلاف من المدنيين، بينهم نساء وأطفال. وهم يستخدمونهم كحمالين وكدروع بشرية وفي الأنشطة الجنسية القسرية؛ وما زالت ترد تقارير عن وقوع أعمال خطف في الشمال. ويُعتقد أن الكثير من مقاتلي الجبهة الثورية/القوات المسلحة السابقة كانوا هم أنفسهم قد أُخْتُطِفُوا وهم أطفال وتعرضوا لممارسات تلقين وحشية في بداية تجنيدهم.

٣٧ - وتميل القوات المتمردة إلى تدمير الممتلكات والمنازل في القرى التي تهاجمها. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام محددة، هناك ما يشير إلى حدوث أضرار بالغة للمنازل في جميع المناطق التي خربتها القوات المتمردة. وتبين من دراسة للكيانات القبلية التسعة المشار إليها أعلاه أنه تم تدمير ٦١٩ ١ منزلا. كما أن دراسة استقصائية لثلاثة كيانات أخرى كشفت عن تدمير ٦٠٠ منزل. وفي يوم واحد، هو ١٢ تموز/يوليه، في قرية بالقرب من ماسينغي، تم تدمير حوالي ٤٠ منزلا. وكما ذكر أعلاه، دمر المتمردون أيضا ممتلكات في كابالا في نهاية تموز/يوليه.

٣٨ - وأدت حملة الإرهاب التي شنّها المتمرّدون وأدت أنشطتهم العسكرية إلى تشريد ما لا يقلّ عن ٢٥٠ ٠٠٠ شخص منذ شهر شباط/فبراير. وإن حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ من هذا العدد موجودون الآن في غينيا وليبيريا، والباقيون مشردون داخليا في سيراليون. ولا يحول استمرار التمرد دون عودتهم فحسب بل يسبب أيضا مشاكل إنسانية خطيرة لعدد لا بأس به من المشردين، كما هو مشروح بتفصيل أكبر أدناه.

المحاكمات بتهمة الخيانة، وإقامة العدل

٣٩ - تحاكم الدولة ٥٨ شخصا في المحاكم العادية بتهمة مختلفة من بينها الخيانة، والقتل، وإشعال الحرائق، ومن المقرر أن تبدأ قريبا محاكمتان أخريان. وإذا تبين أن جميع المدعى عليهم مذنبون، فإنهم يواجهون إمكانية عقوبة الإعدام. وتجرى المحاكمات في جو يسوده الغضب العام والرغبة في إقامة العدل بسرعة.

٤٠ - وقد بدأت محاكمة ٣٨ جنديا محاكمة عسكرية أمام هيئة قضائية مؤلفة من ضباط في جيش سيراليون، برئاسة قاض مشاور وهو نفسه ضابط في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد بددت الحكومة بسرعة بعض المخاوف التي ظهرت في البداية بشأن الإجراءات التي أثارها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، وتواصل البعثة مراقبة المحاكمة العسكرية والإجراءات المتبعة في المحاكم العادية. كما تواصل البعثة محاولتها إقناع الحكومة توفير إمكانية الاستئناف القضائي للمحاكمات العسكرية.

٤١ - وتسلم الحكومة بأن النظام القضائي في سيراليون غير مناسب تماما. فالمحاكم، خارج فريتاون غير مهيأة للعمل وانهار تماما نظام المحاكم التقليدية. وسوف تكون هناك حاجة إلى دعم مستمر لكي يعود النظام القضائي ولكي تحافظ سيراليون على تقاليدھا القانونية المعروفة.

٤٢ - وهناك ستة سجون مهيأة للعمل في سيراليون، غير أن هناك سجناء معتقلون في عدد غير معروف من المرافق الأخرى، بما في ذلك المعسكرات. ومعظم المحتجزين في السجون المدنية محبوسون بموجب تشريعات سلطات الطوارئ التي أصدرتها الحكومة بعد فترة قصيرة من عودتها للحكم في آذار/مارس ١٩٩٨. وكثير من هذه المرافق مكتظة وغير صحية، كما أن الطعام والرعاية الصحية غير كافيين. وحوالي ٢ ٠٠٠ سجين محتجز في فريتاون.

٤٣ - وترد بانتظام تقارير موثوقة عن عدم انضباط قوات الدفاع المدني. وتوجه إليهم في مواقع مختلفة في كل أنحاء البلد تهمة مضايقة السكان المحليين ولجوئهم إلى الابتزاز. وأفيد أيضا أنه انضم إليهم أفراد جدد، بما في ذلك أطفال يتراوح عمرهم بين ١٥ و ١٧ سنة، وذلك بالقرب من ماغبوراكّا خلال الأسبوع الثالث من شهر تموز/يوليه. ووضع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إجراءات للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد جنود فريق المراقبين بتهمة مضايقة السكان المحليين.

٤٤ - وبدأت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون بتقييم الاحتياجات من التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، وقد حددت بالفعل احتياجات هائلة، وينبغي تلبية كثير منها على سبيل الاستعجال. ومن بين ذلك الحاجة إلى تثقيف الموظفين الحكوميين، والزعماء التقليديين، وضباط الشرطة، والمدرسين، والمحامين، والصحفيين، وموظفي المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان. ومن الضروري أيضا تقديم الدعم التقني إلى الحكومة واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان لتسهيل تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على السياسات والممارسات الحكومية. وسوف يتلقى أيضا المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة التدريب في تلك الجوانب من القانون الإنساني الدولي المتصلة بمهامهم.

سادسا - الحالة الإنسانية

٤٥ - ما زالت الحالة الإنسانية في سيراليون تثير القلق، ولا سيما في ضوء الرد الضعيف على النداء الذي اشتركت في توجيهه الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سيراليون. ولم يرد حتى الآن إلا ٥ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٢٠,٥ مليون دولار. وما زالت المنظمات الإنسانية في سيراليون تواجه مشاكل أساسية تتعلق بأساليب تقديم المساعدة الغوثية في بيئة تتسم بالأعمال العدائية التي لا يمكن التنبؤ بها والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. وإن محاولات إيجاد توازن بين حقوق المدنيين الذين بحاجة إلى مساعدة والأمن اللازم أثناء العمل تتطلب إجراء استعراض وتعديل مستمرين لمدونة قواعد السلوك التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وبروتوكولات الوكالات الإنسانية العاملة في سيراليون لكي تعكس المدونة والبروتوكولات الحالة الراهنة.

٤٦ - وعلى الرغم من المناقشة الجارية، لا يزال للمساعدة الإنسانية تأثير كبير على الوضع الصحي والغذائي السيئ للغاية بالنسبة لمئات الآلاف من سكان سيراليون المنكوبين بسبب الحرب. ومن بين الأنشطة الإنسانية الكبيرة التي تم الاضطلاع بها منذ تقرير الأخير الجهود المبذولة للتصدي للآزمات الإنسانية الخطيرة في ماسينغبي الواقعة في شمال وسط سيراليون، وتدفع العائدين العفوي من ليبيريا، وقيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعادة سكان سيراليون واللاجئين الليبريين إلى وطنهم. وتقدر الآن وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في فريتاون أن عدد المشردين داخليا منذ تدخل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شباط/فبراير ١٩٩٨ قد ازداد فبلغ أكثر من ١٦٦ ٠٠٠ شخص. وسببت الاشتباكات الأخيرة بين القوات المتمردة وقوات فريق المراقبين العسكريين حول كابالا مزيدا من النزوح.

٤٧ - وقد كشف تقييم سريع في مجال التغذية قامت به في ماسينغبي المنظمة غير الحكومية المسماة "العمل ضد الجوع" بالنسبة للأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات عن معدل سوء تغذية شامل يبلغ ٣٩ في المائة. وبسبب حالة انعدام الأمن في منطقة ماسينغبي خلال شهر تموز/يوليه، اضطرت المنظمات الإنسانية إلى تعليق عملياتها والانسحاب إلى ماكينني. ولكن منظمة "كير" غير الحكومية في الولايات المتحدة

نجحت في توزيع المساعدة إلى أكثر من ١٦ ٠٠٠ شخص من المستفيدين. وما زال المشردون داخليا يتدفقون على ماسينغبي بمعدل يقدر بين ٥٠ و ١٠٠ شخص في اليوم.

٤٨ - وتدعم اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة الصحة، نظام تقديم الرعاية الصحية في ماسينغبي فضلا عن مقاطعة كونو الغربية، فتقدم الأدوية والمعدات الطبية الأساسية. وكشفت آخر البيانات الواردة من ماسينغبي ومقاطعة كونو عن الوضع الصحي أنه تم السيطرة على الحصبة التي كانت سائدة في المنطقة، وذلك نتيجة حملات التطعيم التي قامت بها وزارة الصحة واليونيسيف.

٤٩ - وما زال يتم تركيز المساعدة الإنسانية تركيزا كبيرا على إيواء الناس في ماسينغبي بسبب موسم الأمطار الجاري كما يتم التركيز على تنسيق الأنشطة القطاعية الأخرى. ووافقت المنظمة غير الحكومية "الحرص العالمي"، في الآونة الأخيرة على دعم أنشطة الإيواء، بينما ستتعاون اليونيسيف ومنظمة "العمل ضد الجوع" على توفير المياه والمرافق الصحية. وقد كان لقيام منظمة "كير" بتوزيع الطعام، ولاضطلاع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية والحكومة بأنشطة صحية تأثير كبير على انخفاض معدل الوفيات في ماسينغبي وضواحيها من ٨٩٩ وفاة خلال شهر حزيران/يونيه إلى ٢٩ في شهر تموز/يوليه.

٥٠ - وقد أكدت بعثة مشتركة بين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، قامت بزيارة مقاطعة بوجيهون في جنوب سيراليون، أن هناك دفقا من العائدين من ليبيريا، ويُعتقد أن هؤلاء العائدين يعبرون الحدود بمعدل يناهز ٩٠ شخصا يوميا. وأُمس الحاجات العاجلة لهؤلاء العائدين هي الغذاء والخدمة الصحية والمأوى، ويتولى تلبيتها إلى حد ما برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية.

٥١ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة اللاجئين السيراليونيين إلى فريتاون. ويناhez مجموع السيراليونيين الذين ساعدتهم المفوضية على العودة إلى وطنهم ٥٠٠ ٧ شخص، معظمهم عائدون من غينيا وغامبيا، وعلاوة على ذلك، يعتزم القيام خلال شهر آب/أغسطس بإعادة ٣ ٠٠٠ سيراليوني عن طريق الجو إلى وطنهم من غينيا. وأُعادت المفوضية أيضا حوالي ٤٤٠ لاجئا ليبيريا إلى وطنهم من سيراليون.

٥٢ - وقد أنشأت وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في فريتاون قاعدة بيانات تتضمن التفاصيل المتعلقة بحالة أكثر من ١٦٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا، وهو ما يمثل عدد المشردين منذ تدخل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شباط/فبراير ١٩٩٨. بيد أن هذا الرقم لا يمثل إلا جزءا من العدد الكلي للمشردين داخليا في البلد. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد السيراليونيين الذين التمسوا اللجوء إلى البلدان المجاورة خلال تلك الفترة نفسها يتجاوز ٢٥٠ ٠٠٠ شخص.

٥٣ - وقد قدرت بعثة أوفدت إلى كابالا قبل الهجوم الذي وقع في ٢٧ تموز/يوليه بأيام قليلة أن عدد المدنيين المقيمين في تلك البلدة يناهز ١٨ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك عدد كبير من المشردين داخليا من مقاطعة كونو. وتفيد تقارير غير مؤكدة أن أغلبية المدنيين الذين شردوا من جراء الأعمال الحربية ذهبوا إلى قرى في شمال كابالا وشمال غربها. وذكر أن أعدادا كبيرة من المدنيين قد اختطفوا من كابالا، وهي الممارسة التي درجت عليها الجبهة المتحدة الثورية في الماضي. وعلاوة على ذلك تفيد كل التقارير أن جميع السلع الغذائية والإمدادات الطبية والتجهيزات السوقية الخاصة بالجهود الإنسانية قد نهبت أو دمرت خلال فترة الاحتلال القصيرة. ويقوم مجتمع الأنشطة الإنسانية حاليا، بعد أن هدأت الحالة، بتقييم ما حدث من أضرار وبذل الجهود من أجل تلبية الاحتياجات.

سابعاً - ملاحظات واستنتاجات

٥٤ - رحبت حكومة سيراليون وشعبها ترحيباً حاراً بقرار مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وتوسيع نطاق مهامها، كما أن التوقيع المبكر على اتفاق مركز البعثة المبرم بين الحكومة والبعثة ساعد مساعداً كبيرة على إرساء أساس متين للأنشطة التي تضطلع بها في ذلك البلد. وقد حددت صبغة الجهود المقبلة للبعثة بفضل اعتماد حكومة سيراليون لبرنامج شامل لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم يتضمن تحديداً واضحاً لدوري فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة.

٥٥ - كما أن المرحلة الأولى من عملية نشر المراقبين العسكريين السبعين التابعين للبعثة هم ومعداتهم قطعت حالياً شوطاً كبيراً. وإني لأشعر بالامتنان تجاه البلدان المساهمة بقوات للسرعة التي وفرت بها هؤلاء الأفراد.

٥٦ - وفي تقريرتي المؤرخ ٩ حزيران/يونيه (الفقرة ٦٩)، حددت المعايير الثلاثة التي ستحكم المراحل التالية لنشر المراقبين العسكريين، وهي: الحالة الأمنية، والتقدم المحرز في تنفيذ خطة الحكومة لنزع السلاح والتسريح، ومدى توافر المعدات والموارد السوقية اللازمة. وكما أوضحت عندئذ، فإني أبقى كل هذه المعايير الثلاثة قيد الاستعراض على نحو دقيق جداً وسأبقي المجلس على علم بجميع التطورات ذات الصلة خلال الإعداد للمرحلة التالية من عملية النشر. ولكنني مغتبط بالتقدم الذي يحرزه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تحسين الحالة الأمنية في المناطق الريفية، وبخاصة في شرقي سيراليون، وأجدد مناشدتي للمانحين الإسهام في توفير الاحتياجات السوقية لذلك الفريق.

٥٧ - ومما يثلج صدري في هذا السياق النجاح الذي أحرزه المؤتمر الخاص المعني بسيراليون، المعقود في المقر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، وأتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع فريق الاتصال الدولي المقرر إنشاؤه لتنسيق مواصلة تقديم الدعم لسيراليون. وإلى أن يتم ذلك، أكرر مناشدتي للمانحين الإسهام في تلبية النداء

المشارك بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سيراليون، لمساعدة مواطني سيراليون على تلبية أهم احتياجاتهم الأساسية والعاجلة.

٥٨ - ومن الأمور الجديرة بالترحيب الانخفاض الشديد الذي حدث منذ نهاية حزيران/يونيه في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها بعض عناصر المجلس العسكري السابق، ولكن لا يزال بي قلق بالغ إزاء محنة المدنيين الأبرياء في ذلك البلد، الذين ربما لا يزالون يعانون من أعمال النهب التي ترتكبها قوات المتمردين، أو قد يتعرضون للهجمات مستقبلًا. وإلى جانب الجهود التي يبذلها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إعادة القانون والنظام إلى جميع أنحاء القطر، لا أزال أعتقد بوجود بذل كل ما في الوسع لوضع حد للخطر الذي يمثله المتمرّدون.

٥٩ - ولهذا السبب، أعتقد أن خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي اعتمدتها الحكومة والتي ستنفذ بمساعدة من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، هي مناط الأمل في المستقبل الوشيك فيما يتعلق بتعزيز استقرار ذلك البلد وتوطيد سلطة الحكومة في جميع أنحاء إقليم سيراليون. ومن ثم فإنني أكرر النداء الذي وجهته في المؤتمر الخاص المعقود في ٣٠ تموز/يوليه إلى مجتمع المانحين بإيلاء كل مساعدة ممكنة للحكومة في تنفيذ خطتها تلك. وإني أرحب بالتزام الحكومة وقوة الدفاع المدني بعدم تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة أو إرسالهم إلى ساحة القتال، وأحثهما على أن ينفذا في أقرب وقت ممكن تعهدهما بتسريح أي أطفال يكونون مجندين حاليًا.

٦٠ - ومن الجدير بالدعم أيضا تطوير القدرة التقنية للحكومة في ميدان حقوق الإنسان. ويتبين من نتائج تقييم لاحتياجات التعاون التقني أجراه مكتب ممثلي الخاص، وجود بعض الاحتياجات التدريبية. وإني أشجع المانحين على مساعدة الحكومة في تلبية هذه الاحتياجات.

٦١ - وعملا بالقرار ١١٨١ (١٩٩٨)، سأداوم على إبقاء الحالة في سيراليون قيد الاستعراض الدقيق وإفادة المجلس عما يجد من تطورات هناك وعمّا تحرزه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون من تقدم.

٦٢ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، السيد فرانسيس غ. أوكيلو، ولكبير المراقبين العسكريين، العميد سبحاس ك. جوشي، ولأفراد المدنيين والعسكريين في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، على ما يدأبون على بذله من الجهد لإتمام نشر تلك البعثة وفقا للولاية الصادرة عن مجلس الأمن.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون

المساهمات المقدمة لغاية ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨

<u>البلد</u>	<u>عدد المراقبين المرابطين حالياً</u>
الاتحاد الروسي	٥
باكستان	٥
زامبيا	٢
الصين	٣
قيرغيزستان	-
كينيا	٢
مصر	-
المملكة المتحدة	٢
نيوزيلندا	٢
الهند	٥
	<u>٢٦*</u>

* بالإضافة الى كبير المراقبين العسكريين، من الهند.

- - - - -